حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠١٨)

http://www.aafu.journals.ekb.eg

(دورية علمية محكمة)

جامعة عين شمس

كلية الآداب

العلاقات التركية الافريقية مصر والسودان انموذجا

مني حسين عبيد

المستخلص

بعد ان تمكنت تركيا من ان تقييم علاقات تحالف قوية مع معظم الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط ،و نجاحها في ان تمارس دور إقليمي فاعل في تلك المنطقة، سعت للتحرك هذه المرة صوب القارة الإفريقية، باعتبارها قارة بكر واعدة بالكثير من الخيرات،ولعل سبب توجهها يعود الى رغبتها في ان يكون لها حضور قوي في تلك المنطقة، يقترب الى حد ما من الحضور الصيني،الذي تمكن ومن خلال وسائله الناجعة من ان يقيم علاقات وطيدة مع معظم دول القارة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة

بعد ان تمكنت تركيا من ان تقييم علاقات تحالف قوية مع معظم الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط ،و نجاحها في ان تمارس دور إقليمي فاعل في تلك المنطقة، سعت للتحرك هذه المرة صوب القارة الإفريقية، باعتبارها قارة بكر واعدة بالكثير من الخيرات،ولعل سبب توجهها يعود الى رغبتها في ان يكون لها حضور قوي في تلك المنطقة، يقترب الى حد ما من الحضور الصيني،الذي تمكن ومن خلال وسائله الناجعة من ان يقيم علاقات وطيدة مع معظم دول القارة.

ولعل الشيء ذاته تسعى تركيا الى تحقيقه من خلال إتباعها ذات الخطوات التي خطتها الصين تجاه دول القارة بتقديمها لمختلف المساعدات الإنسانية لدول القارة فضلا عن تقديمها المنح الاقتصادية غير المشروطة،ولعل هذا ما جعلها تحقق حضورا سريعا في معظم دول القارة،التي لم تجد صعوبة في اختراقها لاسيما وان تركيا لم تكن من الدول الاستعمارية التي مارست استعمارها تجاه دول القارة،لذا فمن الطبيعي ان تجد تركيا تجاوبا ملحوظا من قبل بعض دول القارة.ولاننسى سبب توجه تركيا الى تلك القارة يعود بالدرجة الأساس الى عدم تمكنها من الانضمام الى الاتحاد الأوروبي الذي ماتزال معظم دوله وتحديد فرنسا ترفض انضمامه إليها.

كما كان لانحسار علاقات تركيا مع بعض الدول التي أقامة معها تحالفات سياسية ومنها (إسرائيل) وإيران دفعها لان تبحث عن حلفاء جدد في المنطقة لذا وجدت ضالتها في كل من مصر والسودان وتحديدا مع الأولى بوصفها من الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم تمكنها من التوغل الى العديد من دول القارة الإفريقية،لذا سعت تركيا الى إقامة تحالفات إستراتيجية مع مصر لاسيما بعد ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ حيث وجدت تركيا في القوى السياسية الصاعدة في مصر خير حليف لها في تلك المنطقة.والسؤال الذي يطرح نفسه هل كانت المساعدات والمنح التي قدمتها تركيا السبب الرئيس في إقامة علاقات قوية مع دول القارة؟ام انها اتبعت وسائل أخرى؟وماهي الوسائل التي اتبعتها تركيا من اجل التوغل في تلك القارة ولاسيما مع مصر والسودان؟وهل كانت العلاقات جيدة مع مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم البلدين،هذا ما سنتعرف عليه من خلال بحثنا الموسوم **(العلاقات التركية-الإفريقية:مصر والسودان) أنموذجا.**

أولا:-ملامح العلاقات التركية -الإفريقية

ترجع العلاقات التركية الافريقية الى عهد الامبراطورية العثمانية اذ اقامة علاقات وثيقة خاصة مع شمال افريقيا[١] كما ان أول سفارة لتركيا في إفريقيا –جنوب الصحراء تم افتتاحها في العام ١٩٢٦ ، أي بعد إعلان الجمهورية التركية في العام ١٩٢٤ ، بسنتين فقط،على أنقاض الخلافة العثمانية ،التي ألغيت خلال ذلك العام من قبل الرئيس العثماني الأسبق كمال أتاتورك ،الذي حول تركيا الى جمهورية علمانية على النمط الأوربي آنذاك[٢].

ومع ذلك، لم يلحظ لتركيا نشاط واضح المعالم إزاء أفريقيا،لاسيما في الجزء الواقع جنوب الصحراء طوال الحقب التي تلت العام ١٩٢٦[٣].

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة أولت السياسة الخارجية التركية اهتمامها بالقارة الإفريقية، حيث ارتبطت معها بعلاقات متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وبالرغم من الدور الذي لعبته تركيا ولاسيما في تقديم المساعدات الى الدول الإفريقية، الا انها كانت تتفادى التدخل في النزاعات الإفريقية نظراً لتعقد تلك النزاعات، وتماشياً مع الاتجاه العام في السياسة الخارجية التركية حينذاك، ولكن مع نهاية الثمانينيات

تغيرت تلك السياسة حيث أعلنت تركيا سياسة جديدة تجاه إفريقيا قائمة على تقديم المساعدات وتحقيق التبادل الثقافي وحفظ السلام(٤).

وكجزء من السياسة الخارجية التركية متعددة الابعاد عمدت تركيا في عام ١٩٩٨ الى احياء علاقاتها مع افريقيا(٥)، حيث أصدرت تركيا وثيقة عن توجهها الجديد أطلقت عليها اسم "السياسة الإفريقية"، وتسعى هذه السياسة الى تدعيم الروابط الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية(٦).

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في العام ٢٠٠٢، حصل تغيير كبير ، ليس فقط في التوجهات التكتيكية ،بل أيضا في أصول السياسات المتبعة، فللمرة الأولى يأتي الى السلطة حزب يحمل رؤية جديدة مختلفة الى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية (٧) .فقد حدث تحول كبير في سياسة تركيا الخارجية، إذ احتلت إفريقيا مكانة مهمة في سياستها الجديدة، ورب سائل يسأل لماذا احتلت إفريقيا تلك المكانة مهمة ؟

في الواقع، يربط عدد من المحللين بين التحركات التركية في إفريقيا والشرق الأوسط وبين ما يطلق عليه الكثير من الدوائر اسم"العثمانية الجديدة"(٨)،أي رغبة الحكومة التركية في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية.ويعلل البعض الاهتمام الكبير الذي تبديه تركيا الى رغبتها في العودة الى مناطق نفوذ الإمبراطورية العثمانية السابقة(٨).في حين يرى البعض الأخر ان التحركات التركية تعود للكثير من الأسباب المرتبطة بالتحولات الهائلة التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة(١٠).

ومع انه لايمكن إنكار ان توجهات الحكومات التركية المتعاقبة تشير بوضوح الى انها تحاول ان تتجاوز ماعرف بالحقبة الاتاتوركية وفلسفتها التي كانت تقوم على انتزاع تركيا من محيطها المباشر وربطها بالقارة الأوروبية(١١).

الا ان هناك أسباب عملية جعلت تركيا تسعى لتوثيق علاقاتها بدول إفريقيا والشرق الأوسط ،منها(١٢):-

اولاً: الدفاع عن بقاء مصالح تركيا في المنطقة وذلك من خلال فك طوق العزلة الأوربية المفروضة عليها سياسياً واقتصادياً كي تتمكن من الخروج من تلك العزلة المفروضة عليها إقليميا لتتجاوزه الى ما وراءه (إفريقيا) والحصول على اكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها من جانب فضلاً عن السعي لخلق تيار مناهض لمنافسيها في إفريقيا من جانب ثانٍ.

بمعنى ان تركيا تحاول ان تبقى حاضرة وبقوة على مسرح الإحداث الدولية، خصوصاً وان تركيا ما زالت تعاني من الرفض الأوروبي لانضمامها الى الاتحاد الأوروبي(١٣) وخاصة من قبل فرنسا، لذا تسعى تركيا الى طرح نفسها بديلاً مقبولاً بل ربما مفضلاً عن فرنسا في القارة الإفريقية(١٤).

ثانياً: تسعى تركيا الى خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي الى تحقيق مكاسب اقتصادية من زيادة التبادل التجاري وخلق سوق واسعة للصادرات الصناعية التركية وضمان مورد مهم للخامات، وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا(١٥).

أضف الى ذلك ان الإدراك التركي لثروات القارة الأفريقية على اختلاف أنواعها، وتبلور فكرة اتحادات اقتصادية بين بعض الدول الإفريقية، جعل تركيا تعتقد في وجوب الحضور التركي من الآن داخل تلك القارة، التي قد تشكل في يوم من الأيام اتحاداً إفريقيا على غرار الاتحاد الأوروبي(١٦).

ومن اجل تفعيل سياستها ،فقد طرحت تركيا ،ولأول مرة خطة استراتيجيه لتنمية التعاون مع العديد من الدول الإفريقية ،وتتمحور تلك الخطة حول تنمية التشاور السياسي مع زعماء بعض الدول الإفريقية وتفعيل حضور تركيا في المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي(١٧).

كما وضعت هدف تنمية تعاونها الاقتصادي والتجاري مع البلدان الإفريقية على رأس أولويات سياستها الخارجية، اذ سعت تركيا التي تجمعها اتفاقيات للتعاون مع (٢٩) دولة افريقية لرفع حجم صادراتها نحو الدول الإفريقية، اذ تشير التقديرات الى ان الصادرات التركية الى إفريقيا قد قفزت من (١,٥) مليار دولار في العام ٢٠٠١ لتصل الى (١٠) مليارات دولار في العام ٢٠٠٩. كما سعت للحصول على مشروعات في مجال المقاولات بقيمة ملياري دولار، فضلاً عن حجم استثماراتها في الدول الإفريقية من خلال تقديم مصرف (أكسيم التركي) قروضاً للمشروعات الصغرى والمتوسطة الحجم بهدف نقل التقنيات الصناعية التركية الى هذه الدول والمساهمة في عمليات التدريب الميداني للفنيين الأفارقة. فضلاً عن تأمين إقامة تعاون مصرفي مباشر فيما بينها والدول الإفريقية(١٨).

تطورت العلاقات التركية الافريقية اكثر بعد عام ٢٠٠٥ لتشمل معظم دول القارة (١٩) حتى ان الحكومة التركية في أنقرة عدت العام ٢٠٠٥(عاماً إفريقيا في تركيا)، حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في آذار من العام ٢٠٠٥ بزيارة كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، ليكون بذلك اول رئيس تركي يزور دولة جنوب خط الاستواء(٢٠). وحصلت تركيا في العام نفسه على صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي.

كما عمدت تركيا الى توثيق أواصر العلاقة مع إفريقيا عن طريق عقد مؤتمر للتعاون خلال المدة من ١٨–٢٠ أب من العام ٢٠٠٨،وهو يعد الأول من نوعه في تاريخ العلاقة مع إفريقيا(٢١) ، وكان هدف تركيا من عقد ذلك المؤتمر ،والذي جاء تحت شعار(التعاون والتضامن من اجل مستقبل مشترك)،وضع خارطة طريق لتطوير العلاقات بين تركيا وإفريقيا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وإيجاد مسار لتحسين العلاقات التركية مع البلدان الإفريقية ووضع منهج للتعاون الدائم وتعزيز التبادل التجاري بين الطرفين.

ويبدو ان تركيا تسعى من انعقاد ذلك المؤتمر، الى ان تزيد من استثماراتها وتجارتها مع منطقة إفريقيا جنوب الصحراء،بعد ان لاحظت نجاح خطوات دول آسيوية أخرى في حركتها نحو إفريقيا لاسيما اليابان والهند والصين وماليزيا وإيران واندنوسيا(٢٢).

وفي الواقع ،ان أهم ما يشغل تركيا من هذه العلاقة هو أمرين(٢٣):–

الأول:–رغبتها الشديدة في التواجد قرب مصادر الطاقة العالمية.

والثاني:–حاجتها المتزايدة لمصادر الطاقة، لاسيما وقد ثبت قرب تركيا من مناطق يوجد فيها(٧٥%)من احتياطي النفط والغاز في العالم،فالمعروف ان تركيا لاتنتج النفط والغاز الا بكميات محدودة نسبيا حيث يعد الفحم مصدر الطاقة المحلي الرئيس.

وفي القمة ذاتها تم اختيار تركيا شريكا إستراتيجيا لإفريقيا(٢٤).ولعل السبب في ذلك يعود الى ان تركيا الحديثة ليس لها ماضي احتلالي أو استعماري مع إفريقيا ،كما لم يسجل على تركيا أي مواقف مناوئة للتطلعات الإفريقية ،الا فيما ندر كما ان تركيا ليس لها تطلعات إيديولوجية أو أهداف عسكرية أو أمنية تهدد المصالح الإفريقية في تحركها داخل العمق الإفريقي(٢٥).

وازداد التوجه التركي نحو إفريقيا قوة بعد عقد تلك القمة، حيث قام الرئيس التركي عبد الله غول في آذار من العام ٢٠٠٩ بزيارة الكاميرون والكونغو، وعقد العديد من

الاتفاقيات مع تلك الدول في مختلف المجالات ولاسيما الاقتصادية منها مما يعكس ذلك أهمية البعد الاقتصادي في التوجه التركي الجديد نحو إفريقيا[٢٦].

الى جانب ذلك، فقد قامت تركيا بتقديم المساعدات لبعض الدول الإفريقية، حيث قدمت ما يقارب (٣٥٠٠) مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية لعدد من الدول الإفريقية عبر برنامج الأمم المتحدة للأغذية من ضمنها السودان، وإثيوبيا، وتشاد، والكونغو، واوغندة، والصومال، ومدغشقر وملاوي، فضلاً عن قيام المؤسسات الخيرية التركية بإطلاق حملات لجمع التبرعات وإرسالها لعدد من الدول الإفريقية[٢٧].

وفي ظل تلك التطورات حققت المؤسسة التركية للتعاون والتنمية قفزة جادة في الانفتاح على إفريقيا،اذ استطاعت من خلال مكاتبها في ثلاث دول افريقية،هي إثيوبيا والسودان والسنغال ،ان تسهم إسهاما مباشرا في العديد من مشروعات التنمية داخل (٣٧) دولة افريقية،فضلا عن تنفيذ برنامجها الخاص بالتنمية الزراعية في إفريقيا والذي بدء العمل فيه في أب من العام ٢٠٠٨ واستمر حتى العام ٢٠١٠ ،بهدف تطوير الزراعة في (١٣) دولة افريقية هي بوركينافاسو، جيبوتي، إثيوبيا، غينيا–بيساو، مالي، السنغال، جزرالقمر ، مدغشقر، تنزانيا، كينيا، رواندا، أوغندا[٢٨]

كما بذلت تركيا جهودا وإسهامات مباشرة في الأزمات الإنسانية التي شهدتها بعض دول القارة الإفريقية،وذلك من خلال المؤسسات الدولية.اذ قدمت تركيا مساهمات تقدر بنحو (٥٠)مليون دولار لمشروعات التنمية في إفريقيا،من خلال بعض المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية،وبرنامج الغذاء العالمي والصليب الأحمر.وهذا ما جعل تركيا تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين[٢٩] من حيث تقدم المساعدات للقارة الإفريقية ،وهذا ما جعل من إفريقيا ساحة مؤثرة في السياسة الخارجية التركية،وتحقق لتركيا انفتاحا على الساحات العالمية في سياستها الخارجية[٣٠]

وبفضل الدعم الذي حصلت عليه تركيا من قبل(٥١) دولة افريقية استطاعت ان تحصل على مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٨ . الى جانب ذلك، فقد ارتقت العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين تركيا والدول الإفريقية كثيراً، حيث تضاعفت عدد سفارات تركيا فيها الى (٢٧) سفارة ومنها (١٥) سفارة حديثة مارست أعمالها مابين العام ٢٠٠٩ ،والعام ٢٠١٠[٣١].

ومن خلال سياستها الجديدة تمكنت تركيا من ان تقيم علاقات وثيقة مع عدة دول عربية وافريقية ،ومنها مصر والسودان.

ثانيا:-علاقة تركيا بالدول الإفريقية

أولاً:- السودان

اتخذت العلاقات بين البلدين طابعاً متميزاً نتيجة للعلاقات الأزلية التاريخية والسياسية والاجتماعية التي كانت تربط كلا البلدين فضلاً عن الروابط العقائدية التي ظلت تربط السودان وتركيا منذ عهد الخلافة الإسلامية.

فقد بدأت العلاقات بين البلدين منذ أيام الفتح التركي للسودان،وكانت تركيا من الدول التي بادرت الى إقامة علاقات دبلوماسية مع السودان في العام ١٩٥٦ أي بعد حصول السودان على الاستقلال[٣٢]،.ومع وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا الى الحكم فقد ارتقت العلاقات بين البلدين.

-فعلى الصعيد السياسي

أخذت العلاقات بين البلدين بالتطور ووصلت الى مستوى الزيارات المتبادلة ، حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بزيارة في العام ٢٠٠٦، الى السودان

لحضور القمة العربية ،وخلال حضور تلك القمة ألقى رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان)محاضره في قاعة الصداقة بالخرطوم في ٢٧ آذار ٢٠٠٦ ركز فيها على طبيعة العلاقات السودانية التركية حيث جاء فيها:"ان لتركيا والسودان علاقات خاصة من الإخاء والصداقة ،منبعها التاريخ،فتركيا تولي أهمية عظيمة لصون السلام،والأمن والاستقرار،والازدهار في السودان...ونحن مستعدون لتقديم أية مساعدات لكم في هذا الصدد "(٣٣).

ولم يقصر اردوغان حديثة فقط على السودان،بل ذهب ليشرك إفريقيا في الوجدان التركي رغم البعد الجغرافي الذي لم يعترف به اردوغان ليفرق بين تركيا والقارة السمراء، فقال: "ان تركيا تسعى حقيقة لمد جهود المساعدات والتعاون لإفريقيا كلها، وذلك لأن تركيا لاتشعر انها بعيدة من إفريقيا لاجغرافيا ولا وجدانيا،فالشعب الأبي لهذه القارة ذات الجمال السحري عانى عبر التاريخ معاناة شديدة، ولكنه قرر التغلب على كل المحن!!..فالجرح النازف في قلب إفريقيا لم يندمل بعد ،وكذلك الجفاف والجوع والإمراض الوبائية ، والصراعات الأهلية... لكن ورغم كل تلك المصاعب والمعاناة،فقد أخذت إفريقيا الدرس مما أصابها،وهي تعقد العزم لتقبل الديمقراطية، وتهدف دوما الى التقدم "(٣٤).

ويبدو من خلال خطاب رئيس الوزراء التركي ان تركيا لم تكن في الحقيقة متوجه نحو تعزيز المصالح التركية الاقتصادية فقط،ولكنها تبدو طامحة لتسنم دور ريادي في إفريقيا أو هكذا تبدو الصورة على الأقل في المخيلة التركية.

والواضح للعيان ،ان تركيا تسعى لتمتين أواصر العلاقة مع السودان بصورة خاصة وإفريقيا بصورة عامة،ولاسيما في المجال الاقتصادي فعلى هامش تلك القمة تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين السودان وتركيا حول تأسيس وتعزيز أنشطة برنامج المكتب التنسيقي لإدارة التعاون الدولي التركي بالسودان، بهدف تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين(٣٥).

كما قام الرئيس السوداني عمر البشير بزيارة الى تركيا في العام ٢٠٠٨ ،وذلك بهدف تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين. وخلال تلك الزيارة عبر البشير عن تقديره للدعم التركي للأوضاع الإنسانية بدارفور، كما أكد من جانبه الرئيس التركي عبد الله غول الى ان العلاقات السودانية– التركية تخطو نحو مزيد من الرقي لتحقيق مصالح شعبي البلدين، ووصف زيارة البشير الى تركيا بانتا خطوة مهمة لدعم مسيرة العلاقات السياسية والاقتصادية، وجدد التزام بلاده بتقديم الدعم الإنساني للمتأثرين بإقليم دارفور(٣٦).

وتجدر الإشارة هنا، الى ان تركيا قد ساهمت في إقامة العديد من المشروعات في إقليم دارفور، ولاسيما تلك الخاصة ببناء المستشفيات وتقديم المنح للطلاب، فضلاً عن توفير فرص تدريبية لتنمية قدرات المرأة الريفية، الى جانب إنشاء الهلال الأحمر التركي اكبر مخزون لتبريد اللحوم وتجميدها من أجل تقديم العون الإنساني لسكان إقليم دارفور(٣٧).

وكانت من الدول التي لم تؤمن بالاتهامات التي كانت تروجها الدوائر الغربية عن الانتهاكات والمجازر بدارفور ، ورفضت التصويت في محكمة الجنايات الدولية ضد الاتهامات التي وجهت للرئيس السوداني عمر البشير(٣٨).والخاصة بانتهاكه لحقوق الإنسان في إقليم دارفور.

الى جانب ذلك، لم تكن تركيا مع خيار الانفصال في السودان ،اذ كانت تركيا من الدول التي تؤمن بوحدة السودان وبالتنوع العرقي والديني والأثني الذي يتمتع به السودان

فذلك التنوع يشكل ثروة مهمة للسودان والمنطقة لذا كانت تركيا مع خيار الوحدة ومع بقاء السودان موحدا،لان انقسام السودان لن يخدم السودان وجواره وقد يفتح الباب امام مشروعات اخرى للتقسيم(٣٩).

-اما على الصعيد الاقتصادي

وبعيدا عن مواقف تركيا من القضايا السياسية نجد ان تركيا تطمح الى تمتين العلاقات الاقتصادية مع السودان فقد سعت تركيا الى تعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية مع السودان وذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات التركية في السودان حيث ترى تركيا ان الاقتصاد السوداني يملك محفزات الاستثمار الناجح(٤٠).

اذ بلغ حجم استثمار القطاع التركي في السودان حوالي(٣٠٠) مليون دولار معظمها في مجال الحديد والاسمنت ومواد البناء والنسيج والزراعة ،ويذكر سفير تركيا بالسودان اردوغان كوك"ان حجم التجارة البينية قد بلغ ما يقارب(٢٦٠) مليون دولار" ،وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على متانة العلاقات بين البلدين وعلى كافة المستويات ولاسيما الاقتصادية منها(٤١).

ومن اجل إنجاح خطواتها تلك، فقد تم عقد ملتقى للشراكة السودانية- التركية في ١٩ تشرين الأول من العام٢٠٠٩، بولاية الخرطوم بفندق السلام، توصل فيه الطرفان الى عقد مذكرات تفاهم بشأن الاستثمار في شتى المجالات، فضلاً عن تقديم مشروعات مدروسة تصلح ان تكون شراكة سودانية ولاسيما في مجالات الأمن الغذائي والبنى التحتية(٤٢).

كما تم الاتفاق على إعداد برنامج وخطة عمل مشتركة تنتقل بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين قطاعات الإعمال بكل من السودان وتركيا الى مرحلة جديدة من التعاون والشراكة الحقيقية بما يحقق مصالح البلدين ويعزز من تقوية علاقات القطاع الخاص بين البلدين. فضلاً عن تشجيع السياحة البينية وذلك في ضوء الإمكانيات السياحية الكبيرة لدى الجانبين بما يعكس على تشجيع قطاعات التجارة والاستثمار(٤٣).

الى جانب تشجيع العلاقات المالية والمصرفية بين البلدين، وذلك بتأسيس مصرف سوداني تركي يهدف الى دعم المبادلات التجارية وتمويل المشروعات الاستثمارية المشتركة، فضلاً عن تشجيع المؤسسات المعنية بتشجيع الصادرات مثل بنك أكسيم التركي بفتح خطوط تمويلية وتسهيلات تجارية لتشجيع التبادل التجاري بين البلدين(٤٤).

ومن أجل تحقيق ذلك، تم الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة بين اتحاد أصحاب العمل السوداني واتحاد رجال الإعمال والصناعيين الأتراك لمتابعة توصيات ملتقى الشراكة الاقتصادية السودانية- التركية(٤٥).

وبلغت العلاقات بين البلدين أوجها عندما اختارت تركيا السودان كأول دولة يعقد فيها مؤتمر العلاقات التركية الإفريقية خلال المدة ١٨-١٩ كانون الثاني من العام ٢٠١٢،والذي جاء تحت شعار"الصراع المتعدد الإبعاد على القارة الإفريقية"،وخلال انعقاد ذلك المؤتمر فقد"ثمن وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية يوسف العجب العلاقات الثنائية بين الحكومة التركية والسودان،مشيرا الى عمق العلاقة وتطورها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والمنية"(٤٦).مؤكدا"على ضرورة خلق شراكة إستراتيجية ومنافع متبادلة من جميع النواحي،فضلا عن تشجيع رجال الإعمال والشركات بالتركيز على مشروعات التكامل بين البلدان الإفريقية والاستفادة من الإمكانيات والخبرات التركية باستصحاب الميزات النسبية للدول الإفريقية وتركيا،وأمن على ضرورة تشجيع التبادل التجاري بين تركيا وإفريقيا،وتوسيع نطاق التعاون وتنويعه من اجل مصلحة الشعوب الأفريقية والشعب التركي"(٤٧).

وخلال انعقاد ذلك المؤتمر تم عقد مائدة مستديرة بين السودان وتركيا أكد فيها الجانب التركي استعدادهم لتبادل الخبرات الصناعية مع السودان،فتركيا يمكن ان تفيد السودان في مجالات كثيرة ،ويكفي ان حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا بلغت (٨٤)مليار دولار وارتفعت صادراتها من ٣ مليارات دولار الى(٣٦) مليار دولار[٤٨].مما يعني ان عملية الاستثمار في السودان يمكن ان تعود بالمنفعة اليه.ويرى الجانب التركي من ان أنجع وسيلة لتطوير ذلك الجانب ان يكون هناك برنامج في التلفزيون التركي للتعريف بالسودان من حيث الشعب والموارد ومجالات الاستثمار [٤٩].

وفي الواقع،على الرغم من ان تركيا تحفز على الاستثمار في السودان ،الا ان هناك معوقات تواجه المستثمرين الأتراك ،اذ يذكر السيد اردوغان كوك سفير تركيا بالسودان" ان هناك معوقات تواجه المستثمرين الأتراك تتمثل في عدم وضوح قانون ولوائح الاستثمار والبطئ في أجراء تحويل العملات وتخليص البضائع من الكمارك".داعيا الى ضرورة التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين لدفع العلاقات التجارية بينهما ووضع لوائح استثمار تعمل على انسياب التجارة بين السودان وتركيا[٥٠].

وقد بادل الجانب السوداني الجانب التركي بضرورة التجاوب والتفاهم في أهمية تحريك التعاون بين الدولتين الى آفاق أوسع ،وقد أشار الخبراء السودانيون الى ان السودان عانى من الحصار والحروب وتراكم الديون(٤٩مليار دولار بمتأخراتها وخدماتها)،وان السودان يحتاج لكسر هذا الحصار .وأكد الجانب السوداني على حرص السودان على إقامة شراكة إستراتيجية مع تركيا لان تركيا تتمتع بثقل سكاني ومركز اقتصادي ولها وزنها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط والعالم[٥١].

وهذا ان دلَ على شيء إنما يدل على مكانة السودان بالنسبة لتركيا، اذ تعده كحليف استراتيجي يمكن ان تنطلق عبره لقارة إفريقيا.

ثانياً:- مصر

١-العلاقات قبل الثورة

على الرغم من ان العلاقات المصرية – التركية قد اتسمت في أكثر حالاتها بالتوتر، نتيجة للمنافسة القوية بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط ،الا ان المصالح السياسية والاقتصادية بين البلدين بقيت مستمرة .

-فعلى الصعيد السياسي

تطورت العلاقات المصرية التركية خلال حقبة التسعينيات ،حيث عقدت في العام ١٩٩٨ اللجنة السياسية المصرية التركية المشتركة أول اجتماع لها في أنقرة لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك الإقليمية والدولية[٥٢].

وكشف نجاح الوساطة المصرية بين تركيا وسوريا خلال شهر تشرين الأول من العام ١٩٩٨،والتي حالت دون وقوع حرب بين الدولتين عن سر العلاقات السياسية القوية بين مصر وتركيا والتي جعلت تركيا تتقبل الإيضاح المصري للموقف السوري الذي كان غامضا إمام صناع القرار السياسي في تركيا[٥٣].كما قامت مصر بدور كبير في تقديم المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة لضحايا الزلزال الذي ضرب تركيا في أب من العام ١٩٩٩،وتعد مصر ثاني دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم المساعدات التي قدمتها لتركيا[٥٤].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم أخذت العلاقات بين البلدين بالتقارب أكثر ،حيث أجرت مصر في العام ٢٠٠٨ الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي المصري– التركي في أنقرة وهو الحوار الذي مثل نقله نوعية كبيرة في علاقات البلدين ، اذ ان

التقاء مصالح القاهرة وأنقرة على الرغبة في موازنة الحضور الإيراني قد ساهم في تعبيد الطريق أمام ذلك الحوار(٥٥).

وشهد العام ٢٠٠٩ عدة تطورات لكن العلامة الفارقة في ذلك العام هو قيام الرئيس المصري السابق حسني مبارك بزيارتين الى تركيا،وهما الزيارتان اللتان ساهمتا وبشكل ملحوظ في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين(٥٦).

وفي الواقع،ان أساس الالتقاء السياسي للدولتين،يرتبط الى حد كبير بالمواقف من القضايا العربية ،ولاسيما قضية الصراع العربي (الإسرائيلي)، وتحقيق المصالح المشتركة.فالرؤية المصرية والعربية للعلاقة الإستراتيجية مع تركيا،تقوم على أساس احترام تركيا لاستقلال وسيادة الدول العربية والحقوق القومية للشعب الفلسطيني والعمل من اجل إقرار سلام عادل وشامل في المنطقة تحكمه ضوابط الأمن المتكافئ،ومراعاة التوازنات الإقليمية بعيدا عن الهيمنة الخارجية او الإقليمية،كما تتمثل في الرؤية في ضرورة كف تركيا عن محاولة تحقيق طموحاتها على حساب علاقاتها مع دول عربية مثل سوريا والعراق،وعلى حساب صورتها في منطقة الشرق الأوسط(٥٧).

-اما على الصعيد الاقتصادي

ففي الحقيقة تمتد الروابط الاقتصادية بين البلدين الى عقد السبعينيات من القرن الماضي ،وقد كان الاقتصاد الباب الذي وطدت من خلاله العلاقة بين البلدين،حيث قام نجم الدين اربيكان رئيس حزب الرفاه الإسلامي بزيارة لمصر في العام ١٩٩٦،بهدف تكوين مجموعة اقتصادية إسلامية تكون مصر احد أعضائها، ووافقت مصر على الانضمام وعقدت أول قمة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية في اسطنبول في حزيران من العام ١٩٩٧، وهي تضم كل من (مصر، تركيا، باكستان، إيران، نيجيريا، بنغلادش، ماليزيا، اندونيسيا)(٥٨) فضلا عن توقيع بروتوكول بخصوص القضايا الاقتصادية ،ومنها توقيع ثلاثة اتفاقيات بشأن التجارة ،وتوسيع الاستثمارات التركية المصرية والتعاون بين البلدين(٥٩)

كما توصلت اللجنة المصرية–التركية المشتركة التي عقدت اجتماعها في تشرين الأول من العام ١٩٩٦ ،الى توقيع أربع اتفاقيات من اجل دعم التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين،تضمنت الأولى حماية وتشجيع الاستثمار بين البلدين والثانية لدعم العلاقات التجارية ،والثالثة بشأن الاعتراف بالإحكام والقضايا وتنفيذها بين البلدين،والرابعة بشأن فاعلية التعاون الاقتصادي في جميع المجالات .(٦٠).

الى جانب ذلك،فقد عقد مجلس الإعمال التركي–المصري اجتماع في العام ١٩٩٨ بهدف بحث سبل التعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية(٦١)

ازدادت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين متانة بعد العام ٢٠٠٢،حيث ترى أنقرة ان ذلك التقارب سيحقق لها منافع كبيرة لاسيما في المجال الاقتصادي، وذلك كون مصر تعد سوقا واعده للمنتجات ،والاستثمارات التركية المتنامية،كما تتمتع بموقع استراتيجي يجعل منها بوابة مهمة للأسواق الشاسعة ،والمصادر البكر للمواد الخام التي تعج بها القارة السمراء(٦٢).

وفي ضوء،ذلك التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين فقد شهد حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا قفزات كبيرة وصلت الى مليار دولار عام ٢٠٠٥(٦٣).

كما بلغ حجم التعاون التجاري والاستثماري بين تركيا ومصر مداه لاسيما عندما تم الاتفاق في العام ٢٠٠٦ على إقامة مشروع مصري مشترك كشركة مساهمة مصرية (٥٠% من رأس المال المصري و٥٠% تركي)، وهو مخصص لصناعة النسيج

والطباعة والتجهيز، كما تم تخصيص مليون متر مربع كمنطقة صناعية تركية في مدينة السادس من أكتوبر للإسهام في زيادة حجم الاستثمارات بين البلدين، وقد وضع حجر أساسها الرئيس عبد الله غول خلال زيارته لمصر في مطلع العام ٢٠٠٨، وتضم المنطقة مايقارب(٤٠٠) مصنع، وهي تهدف الى جذب عدد كبير من الشركات التركية للاستثمار في مصر(٦٤).

ومنذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة في العام ٢٠٠٧، حصل تطور ملموس في العلاقات الاقتصادية بين البلدين حيث فتحت أفاقا جديدة لتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية وأسهمت بشكل كبير في زيادة حجم التجارة البينية الى جانب زيادة حجم الاستثمارات المشتركة، حيث وصل حجم التجارة البينية الى (٣) مليارات دولار وحققت الاستثمارات التركية في مصر نجاحاً متميزاً حتى بلغت عدد الشركات التركية العاملة في مصر أواخر العام ٢٠٠٩مايقارب (٢٩٥) شركة (٦٥).

الى جانب ذلك، فقد وضعت كل من مصر وتركيا خطة عمل مشتركة لتعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وذلك من خلال إلغاء تأشيرات الدخول الى البلدين وزيادة رحلات الطيران بين مصر وتركيا وفتح فروع للبنوك التركية في القاهرة والمصرية في انقرة لتيسير وتشجيع حركة الإفراد ورؤوس الأموال والسلع والبضائع بين البلدين(٦٦).

وخلال الزيارة التي قام بها احمد داوود اوغلو وزير خارجية تركيا في آذار من العام ٢٠١٠ ،أكد على ان بلاده"تؤمن بوجوب إعداد خطة مشتركة للعلاقات المصرية – التركية خلال الأعوام العشرين القادمة لإعداد مستقبل أفضل للأجيال القادمة"على ان تتضمن تلك الخطة"تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين"(٦٧).

لقد رافق تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تطوراً ملموسا في العلاقات الثقافية، وكأحد المؤشرات المهمة على العلاقات الثقافية، عندما قام احمد داوود اوغلو وزير خارجية تركيا إثناء زيارته السالفة الذكر بافتتاح المركز الثقافي التركي في القاهرة والمعروف باسم (مركز يونس أمره للثقافة التركية)، ويبرهن افتتاح المركز مدى الإدراك التركي للقاهرة بصفتها مكاناً مفتاحياً ليس فقط من اجل التكامل السياسي ،والاقتصادي مع العالم العربي والإفريقي، بل ومن اجل التكامل الثقافي أيضا(٦٨).ولعل الهدف من افتتاح ذلك المركز هو جعله ساحة تأثير ثقافي متبادل بين الشعبين التركي والمصري(*).

٢- العلاقات بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

شهدت العلاقات التركية المصرية فتورا كبيرا خلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك على الرغم من العلاقات الاقتصادية القوية التي كانت تربط كلا البلدين.حيث كان النظام المصري السابق ينظر الى تركيا بعين الريبة والشك،وكان يعد أي توسع لنفوذ أنقرة في منطقة الشرق الأوسط تقليصا لنفوذ القاهرة في تلك المنطقة الحيوية(٦٩).

لذلك ليس غريبا ان تقف تركيا ضد الرئيس السابق حسني مبارك إثناء الثورة على نظامه في عام٢٥ يناير /كانون الثاني من العام٢٠١١ ،حيث أعلن عندها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في خطاب له امام كتلة حزبه في البرلمان التركي في ١ شباط من العام ٢٠١١،عن وقوفه الى جانب الشعب المصري مشددا على ضرورة تلبية رغبات الشعب في التغيير من دون تردد من اجل سلام واستقرار مصر ناصحا الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك على التخلي عن السلطة والاستجابة لصوت الإرادة الشعبية وفي الوقت ذاته"حذر رئيس الوزراء التركي الكيان الصهيوني من التدخل في

شؤون مصر تحت أي ظرف أو ذريعة ،وذلك بعد ظهور مخاوف (إسرائيل)،من الأوضاع الجارية في مصر والقلق من مرحلة ما بعد مبارك الحليف الأقوى في المنطقة"[٧٠].

ومن خلال تصريح رئيس الوزراء التركي،نستشف ان تركيا تحاول ان تبحث لها عن دور لملء الفراغ السياسي الذي ستتركه غياب الدبلوماسية المصرية ،التي كانت تشكل ثقلا كبيرا في المنطقة ،وفي ظل غياب ملحوظ لأي فعل عربي وإسلامي وهذا ما ستدعمه الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل من تركيا رأس الجسر في إطلالتها على العالمين العربي والإسلامي وحتى الإفريقي[٧١].

وبالفعل، فقد أخذت تركيا تشكل حضوراً واضح وكبير على مسرح الإحداث التي شهدتها المنطقة العربية والإفريقية ولاسيما مصر،فبعد التغيير الذي شهدته مصر بخلع الرئيس المصري السابق حسني مبارك في ٢٥ يناير من العام ٢٠١١،صرح وزير خارجية تركيا احمد داوود اوغلو بأن"بلاده ستتحالف مع مصر،لقيام شراكة بين البلدين وخلق "محور ديمقراطي" جديد لهما في منطقة الشرق الأوسط...مبررا ان ذلك المحور لن يكون ضد اي دولة أخرى سواء كانت (إسرائيل) أو إيران بل سيكون محورا لتعزيز الديمقراطية الحقيقية لأكبر دولتين في المنطقة"[٧٢].

ويبدو ان لتركيا مجموعة من الدوافع التي تدفعها للتحالف مع مصر،نذكر منها[٧٣]:-

١-خلق إطار إقليمي جديد مؤات ومناسب للمصالح التركية:لما كانت الدول العربية تشكل غالبية سكان الشرق الأوسط وغالبية مساحته،كما ان اللغة العربية هي الأكثر انتشارا فيه،يصعب على القوى الشرق أوسطية غير العربية ان تلعب دورا متميزا فيه الا بالتحالف مع دولة عربية على الأقل.وبما ان مصر تتمتع بموقع متميز -فتعد الأنسب لتسهيل مهمة ،الدور التركي في الشرق الأوسط بما تملكه من مشروعية تمثيلية عربية،وبسبب مجاورتها جغرافيا لتركيا اذ لايفصلهما الا البحر الأبيض المتوسط.

٢-فقدان تركيا لتحالفاتها الإستراتيجية مع معظم الدول التي كانت تربطها علاقات وثيقة معها،ومنها إخفاقها في إزالة حالة العداء التاريخي مع اليونان،وفشل محاولتها للتطبيع مع أرمينيا رغم كلفتها السياسية في العلاقات التركية-الأذربيجانية،فضلا عن توتر علاقتها مع كل من (إسرائيل) وسوريا وإيران،الأمر الذي جعلها تفتقر الى حليف حقيقي في المنطقة[٧٤].

٣-تعزيز المواقع التركية حيال إيران:وهنا فقد رأت تركيا ان تغيير موقفها من النظام السوري،سيؤدي الى خسارة علاقاتها مع المعسكر الذي تقوده إيران في المنطقة،وبالتالي فان غيابها النسبي عن المنطقة،ونجاح إيران في بناء شبكة تحالفات قوية في المنطقة.يجعلان تركيا في حاجة الى بدائل وصياغة شبكة من التحالفات الجديدة.ربما يكون أهمها التحالف مع القاهرة.

٤-تحجيم إسرائيل:كان لتدهور العلاقات التركية الإسرائيلية في إعقاب حادثة أسطول الحرية أثره في عدم قبول الأخيرة بقيادة تركيا لمنطقة الشرق الأوسط،الأمر الذي دفع تركيا للبحث عن تحالفات جديدة،ووجدت في مصر ضالتها اذ ان تحالفها مع مصر من شأنه ان يحجم النفوذ (الإسرائيلي) في منطقة الشرق الأوسط،ليس بالوسائل العسكرية فحسب وانما بالأدوات السياسية والاقتصادية أيضا[٧٥].

وعلى العموم فقد دخلت العلاقات المصرية- التركية مرحلة جديدة بعد الثورة ارتكزت على التعاون والمشاركة بقدر أكبر من المنافسة على النفوذ السياسي في المنطقة، وربما تكون المصالح المشتركة في المجال الاقتصادي العنصر الأساس في ذلك[٧٦].

فقد شكل العامل الاقتصادي مدخلاً أساسيا ،في هذه المرحلة من اجل تعزيز التعاون مع مصر مابعد الثورة في مرحلة إعادة البناء الاقتصادي، وتفعيل المشروعات الضخمة للنهوض بالواقع الاقتصادي.

ويمكن عد الزيارة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في ١٢ أيلول من العام ٢٠١٢ والتي أصطحب فيها عدداً كبيراً من المستشارين السياسيين والوزراء الى جانب (٢٥٠) شخص من رجال الإعمال والمستثمرين الأتراك الى مصر ذات طابع اقتصادي في المقام الأول حيث تم فيها عقد عشر اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم(٧٧)، فضلاً عن الاتفاق على رفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا من (٣,٥)مليار دولار الى (٥) مليارات في العام ٢٠١٤ لتصبح (١٠) مليارات في العام ٢٠١٥(٧٨).الى جانب ذلك ،فقد توصل رئيس الوزراء التركي الى اتفاق مع مصر بشأن إنشاء مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي يضم كلا البلدين(٧٩).

وفي الواقع،ان إنشاء ذلك المجلس يأتي في سياق التنسيق الاستراتيجي بين الدولتين،والذي سيساهم في التوافق حول عدد كبير من القضايا اما بالتعاون المباشر،أو تبادل الخبرات أو لعب دور ثالث في العلاقة مع جهات أخرى بما يفيد الطرفان ويساهم في خلق توازن استراتيجي بالمنطقة(٨٠).كما سيساهم في تهيئة الإطار الإقليمي لمصر بما يسمح للثورة المصرية ان تحقق كافة أهدافها.كما سيدعم ذلك المجلس القضية الفلسطينية من خلال إنجاح المصالحة الفلسطينية،ودعم التوجه الى الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية(٨١).

وفي الواقع، ان هذه التطورات الايجابية التي تشهدها العلاقات التركية المصرية ستظل رهنا بعوامل عدة:نذكر منها(٨٢):-ماهو داخلي يتعلق بالطرفين المصري والتركي، واخرى تتعلق بالمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية.

فعلى المستوى التركي، يمكن القول: ان السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه مصر تضع مصر في بؤرة اهتماماتها وتكثف مشروعاتها تجاهها منذ اندلاع الثورة، غير ان استمرارية هذه الرؤية والاستراتيجي التركية مرهونة حتى الآن ببقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة، ذلك انها
مبادئ ورؤية حزبية يصعب القول بأنها باتت جزءاً من عقيدة الخارجية التركية، ومن ثم يكون كل تحول يجري في الداخل التركي عنصراً خطراً وتهديداً لهذه العلاقات. كما ان مصر ما بعد الثورة تشهد نشأة وبلورة جديدة لبنيتها السياسية في إطار مرحلة التحولات الحزبية والتطورات الإيديولوجية، قد تتفق آو تختلف في بعض المساحات مع النموذج التركي(٨٣).

وتعد حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر عنصراً داخلياً غير انه شديد التأثير في تطوير الرؤية المصرية لسياستها الخارجية وفيما يخص العوامل الخارجية، يأتي الملف (الإسرائيلي) على رأس هذه العوامل، حيث سيؤثر التدهور المستمر للعلاقات التركية (الإسرائيلية) على علاقات تركيا مع مصر التي تحاول الحفاظ على حالة التوازن في علاقاتها مع (إسرائيل)، خاصة في هذه الفترة الحرجة، فإذا كان الملف (الإسرائيلي) احد ملفات الخارجية التركية فانه بالنسبة لمصر الملف الأبرز وقضيتها الأساسية(٨٤).

وفي الواقع، من الصعب الحديث عن أي دور تنافسي بين البلدين فتركيا تحتاج الى مصر بقدر ما تحتاج مصر الى تركيا فكلتاهما دولتان قويتان ولهما عناصر قوة مختلفة ومتفقة على مستويات عدة يمكن ان يحقق لهما توازنا قوياً يحول دون ان يطغى أي منهما على دور الآخر ومكانته سواء في العالم العربي أو الإفريقي.

الخاتمة

على الرغم من العلاقات القوية التي تربط تركيا بدول القارة الإفريقية ولاسيما مصر والسودان الا ان هناك بعض المعوقات التي تحول دون الوصول الى الأهداف المنشودة ففي الجانب السياسي،قد يصطدم التحرك التركي صوب القارة الإفريقية بالمزاحمة الدولية في تلك القارة فهناك قوى دولية وإقليمية تسعى لان يكون لها موطئ قدم في تلك القارة الواعدة ولاسيما الصين وإيران ،وحتى اليابان والبرازيل الى جانب (إسرائيل) ذات الحضور القديم المتجدد في القارة الإفريقية.

وفي الجانب الاقتصادي فهناك بعض المعوقات التي تقف عقبة في طريق تركيا نذكر منها:

عدم استجابة الجهات الإفريقية لمحاولات الجانب التركي للاستثمار في إفريقيا وعدم معرفة رجال الإعمال الأفارقة بالسوق التركي، وضعف مشاركة الدول الإفريقية في المعارض التركية وتنوع وعدم وضوح القوانين الخاصة بالاستثمار في إفريقيا.مما يجعل المستثمر اقل حماساً وأكثر خوفاً، وعدم الجدية لدى بعض المؤسسات الإفريقية وضعف إمكانيات المكاتب التجارية الأفريقية في انقرة بالمقارنة بالمكاتب التركية في إفريقيا.

فضلا عن ذلك، يحتاج التعاون مع تركيا لخطة واضحة وبعيدة المدى ولا تركز على اللحظات الوقتية لان تركيا تحولت الى دولة اقتصادية واعدة تتسابق الدول ورجال الإعمال والشركات الصناعية الكبرى على التعامل معها للتعرف على إمكاناتها في الحاضر والمستقبل سعياً للحصول على نصيبها من السوق التركي، ومن ثم فأن عدم وضوح التصور الذي سيقود التحرك الإفريقي الشامل وعدم وجود خطة اقتصادية وثقافية متكاملة سيضع افريقيا في مكان متأخر في التعامل مع تركيا.

اما في المجال الثقافي: فتحتاج العلاقات للدعم وذلك بزيادة إشراك الدول الإفريقية في الندوات والفعاليات الثقافية التركية وإقامة حوار تركي أفريقي بهدف تقليل الفجوة الثقافية وخلق موقف موحد إزاء ما يسمى بصراع الحضارات.وإقامة مراكز ثقافية في كل من الجانبين وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الدول الإفريقية.

Abstract

Turkish-African relations Egypt and Sudan model

By Mona Hussein Obaid

Turkey has been able to assess strong alliance relations with most countries in the Middle East and its success in playing an effective regional role in the region. This has sought to move this time towards the African continent as a promising continent with many good things. Is due to its desire to have a strong presence in that region, somewhat closer to the Chinese presence, which through its effective means has managed to establish close relations with most of the countries of the continent.

المصادر

1-kieran E.Uchehara,continuity and change in Turkish Foreign policy Toward Africa,Journal of Gazi Academic,Gazi University, Volume:2,Issue:3 ,year:2008, p.43.

هذا المقال متاح على المكتبة الافتراضية العراقية الموقع:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk.

٢-عبد السلام ابراهيم بغدادي،البعد الافريقي في السياسة التركية المعاصرة،مجلة السياسة الدولية،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد٥٠،تشرين الاول٢٠١١،ص١.

٣-المصدر نفسه،ص٢.

٤-طه عودة،الانفتاح التركي على افريقيا،نقلا عن شبكة الانترنت ،بتاريخ٢٠٠٩/٤/٢٠ :الموقع

.http://www.almoslim.net.p.3

٥- Ozkan,Mehmet…Akgun Birol,Turkeys opening to Africa,The Journal of Modern Africa Studies,Cambridge University,Volume48.Issu:4, year:2010.

هذا المقال متاح على المكتبة الافتراضية العراقية الموقع:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk.

٦-طه عودة،المصدر نفسه،ص٢-٣.

٧-محمد نور الدين ،العرب وتركيا:التباس العلاقة والدور في المعادلات الإقليمية والدولية،مجلة دراسات شرق أوسطية،عمان ،العدد٥٠،السنة١٣،شتاء٢٠٠٩-٢٠١٠،ص٨٥.

٨-تجدر الإشارة الى ان مبعث هذا الوصف يعود الى الساحة التركية ذاتها.والتي حفلت خلال الأشهر الأخيرة بحزمة من المؤشرات الدالة ، كان أولها:قول رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان أثناء خطابه في البرلمان التركي ابان العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة-"ان الأتراك اليوم هم أحفاد العثمانيين الذين يحكمون هذه المنطقة وغيرها يوما ما"،ثم احتفال الأتراك في شهر تموز ٢٠٠٨ بالذكرى المئوية لعودة العمل بالدستور العثماني،الذي كان يعرف ب(المشروطية الأولى)كما كان يطلق عليه أيضا(القانون الأساسي)،ومن بعده ذلك عودة النزعة العثمانية لدى أوساط تركية عديدة خاصة قدامى العسكر .على وقع التمنع الأوروبي في قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

وربما ساهم الغرب في غرس بذور النعرة العثمانية لدى الأتراك حينما فرض عليهم معاهدة سيفر في العام ١٩٢٠ ومن ثم معاهدة لوزان في العام ١٩٢٣،واللتين اقتطعتا أجزاء من الإمبراطورية،ومنحتا الاستقلال للأرمن والحجاز ثم الحكم الذاتي للأكراد.كما أجبرتا تركية الحديثة على تحمل وتسديد ديون الإمبراطورية العثمانية المنهارة،الأمر الذي عرقل عملية الانفصال التاريخي والسياسي والحضاري التي عمد أتاتورك الى تدشينها بين الدولة العثمانية والجمهورية التركية العلمانية الكمالية الحديثة.للمزيد ينظر بشير عبد الفتاح،السياسة الخارجية التركية ..منطلقات وآفاق جديدة،مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد١٧٧، تموز٢٠٠٩،ص٢٧٦-٢٧٧.

٩-محمد نجيب السعد،تركيا والعودة الى افريقيا،صحيفة الوطن،عمان،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.alwatan.com.p.3

١٠-يبرر احمد داوود اوغلو ان العثمانية الجديدة لاتعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية،ولا العودة للماضي الغابر،وإنما قوامها ثلاثة مرتكزات :أولها:-ان تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام،وتعتز بماضيها"العثماني"متعدد الثقافات والأعراق،وتوسيع الحريات في الداخل،وتحفظ

الأمن في الخارج.بالإضافة الى استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية.والثالث الاستمرار في الانفتاح على الغرب ،مع إقامة علاقات متوازية مع الشرق الإسلامي.بمعنى أخر "علمانية"اقل تشددا في الداخل ،ودبلوماسية قوية في الخارج،خاصة في دول المحيط التركي.للمزيد ينظر ،احمد داوود اوغلو،العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١١،ص١٠٨-١٠٩؛ محمد نجيب السعد،المصدر السابق،ص٥.

١١- محمد نجيب السعد،المصدر نفسه ،ص٥.

١٢-طه عودة،المصدر السابق،ص٢-٣.

١٣-يرى البعض ان احد أهم أسباب الرفض الأوربي لانضمام تركيا هو كون غالبية سكانها من المسلمين اذ تصل نسبتهم حوالي (٩٩,٦%) من مجموع السكان والذي وصل عددهم الى(٧٢) مليون نسمة،فمعظم أعضاء الاتحاد الأوربي يرفضون هذا الانضمام رغم ان تركيا تعد اليوم من أهم (١٥) دولة صناعية في العالم الى جانب احتلالها المرتبة السادسة بين أفضل الدول المنتجة والمصدرة للمنسوجات فضلا عن كونها تتمتع بقوة عسكرية.للمزيد ينظر خلود محمد خميس،واقع ومستقبل التعاون التركي-الإفريقي،أوراق دولية،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ،العدد ١٦٩،أيلول ٢٠٠٨،ص٢٠ -٢١.

١٤- خلود محمد خميس،المصدر نفسه،ص٢٠.

١٥- طه عودة،المصدر السابق،ص٣.

١٦-طارق عبد الجليل،توجهات جديدة في السياسة الخارجية التركية،مركز القاهرة للدراسات التركية،٢٠١١/٦/١٨،ص١.

١٧- طه عودة،المصدر السابق،ص٢.

١٨-المصدر نفسه،ص٢.

١٩- Ozkan,Mehmet…Akgun Birol,op.cit.

هذا المقال متاح على المكتبة الافتراضية العراقية الموقع:

http://libhub.sempertool.dk.tiger.sempertool.dk.

٢٠-حمدي عبد الرحمن،المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا،المعرفة،نقلا عن شبكة الانترنت ،بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٣،الموقع:..http://www.aljazeera.net.p.2

٢١-تم افتتاح المؤتمر برعاية الرئيس التركي عبد الله غول وحضور عدد كبير من رؤوساء حكومات ووزراء خارجية أكثر من (٥٠) دولة افريقية وكان الرئيس السوداني (عمر البشير)من ابرز المشاركين في القمة حيث تعد اول زيارة للرئيس السوداني خارج السودان منذ صدور مذكرة التوقيف بحقه في تموز من العام ٢٠٠٨ من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية (موريس اوكامبو).للمزيد ينظر عبد السلام إبراهيم بغدادي،العلاقات التركية الإفريقية،المرصد الدولي ،جامعة بغداد،مركز الدراسات الدولية،العدد السابع،أيلول،٢٠٠٨،ص٤.

٢٢-المصدر نفسه،ص٣

٢٣-خلود محمد خميس،المصدر السابق،ص٢١.

٢٤-حمدي عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٣.

٢٥-عبد السلام إبراهيم بغدادي،البعد الإفريقي في السياسة التركية المعاصرة،المصدر السابق،ص٣١-٣٢.

٢٦- حمدي عبد الرحمن،المصدر السابق،ص٣.

٢٧-العلاقات السودانية التركية... نحو انفتاح اوسع، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:

http://www.alniLin.com.p.1.

٢٨-احمد داوود اوغلو،المصدر السابق،ص٦٤٢.

٢٩- سنهوري عيسى،انعقاد المؤتمر التركي الإفريقي..مكاسب سودانية،صحيفة الرأي العام ،السودان،د.ع،٨ كانون الثاني ٢٠١٢.

٣٠-احمد داوود اوغلو ،المصدر السابق،ص٦٤٣.

٣١-ألان فيكي،تركيا تهجم على إفريقيا:دينامية الشركات ونشاط دبلوماسي ،نص مترجم عن Lemonde dipiomatique-edition arabes. نقلا عن الموقع:

http://www.mondiploar.com.p.2.

٣٢-محمد الحسن عبد الرحمن،العلاقات السودانية-التركية،نقلا عن شبكة الانترنت،الموقع:http://www.arrasid.com.p.1

٣٣-حسام عبد القادر صالح،اردوغان اذ يزور السودان:رؤية نحو مستقبل مشرق مشترك!،نقلا عن شبكة الانترنت،الموقع:.http://www.meshkat.net.p.1
٣٤-المصدر نفسه،ص١-٢.
٤٥-المصدر نفسه،ص١ .
٣٦-بحث تعزيز العلاقات السودانية – التركية،والبشير يجتمع برجال الإعمال باسطنبول،نقلا عن شبكة الانترنت،بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٢،الموقع:.http://www.sudanradio.info.p.1
٣٧-عثمان محمد طه:يطلع على نتائج زيارة وفد حكومة جنوب دارفور الى تركيا،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ٢٠١١ الموقع:.http://www.mod.gov.sd.p.1
٣٨-محمد العادل،العلاقات التركية السودانية،والدوار التي تلعبها أنقرة سياسيا وثقافيا واقتصاديا تجاه محيطها العربي والإسلامي،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.akhbaralaalam.net.p.4
٣٩-المصدر نفسه،ص٤.
٤٠-وزير المالية التركي،السودان يملك محفزات الاستثمار الناجح،صحيفة الوطن،الخرطوم،العدد١٦،٣٠٩٩/٢/٢٠١٢.
٤١-ثلاثمائة مليون دولار استثمارات تركية بالسودان،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٢الموقع:http://www.ribat-cms.com.p.1
٤٢-ملتقى الشراكة السودانية-التركية:التوقيع على مذكرات تفاهم للاستثمار في ولاية الخرطوم،صحيفة أخبار السودان،السودان،العدد١٢٠ ،٢٠١٢/٢/٦.
٤٣-البيان الختامي لملتقى الشراكة الاقتصادية السودانية-التركية:يدعو الى تشجيع الاستثمارات المشتركة،نقلا عن شبكة الانترنت،الموقع:.http://www.alniline.com.p.1
٤٤-المصدر نفسه .
٤٥-المصدر نفسه .
٤٦-انتصار سعد،المصدر السابق ،ص١.
٤٧-المصدر نفسه،ص١.
٤٨-عبده مختار،تركيا في السودان،صحيفة الرأي ،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٢٣كانون الثاني ٢٠١٢ الموقع:.http://www.alsudani.sd.p.1
٤٩-عبده مختار،المصدر نفسه،ص١.
٥٠-سفير تركيا بالسودان:السودان بوابة تركيا الى إفريقيا،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٢٠١١/١١/٢١،الموقع:.http://www.sudantv.net.p.1
٥١- عبده مختار،المصدر السابق،ص١ .
٥٢-العلاقات المصرية – التركية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.sis.gov.eg.p1
٥٣-جمال زهران،العلاقات المصرية التركية،القاهرة،مركز الدراسات الأسيوية،٢٠٠٠،ص٤٢٥.
٥٤-حسين توفيق إبراهيم،مثلث العلاقات المصرية التركية الإيرانية:المحددات والمسارات والأفاق،مركز الحضارة للدراسات السياسية الموقع:http://www.docudesk.com.p.3
٥٥-علي حسين باكير وآخرون،تركيا بين تحديات الداخل ورهان الخارج،بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠١٠،ص٢١٨-٢١٩.
٥٦-العلاقات المصرية – التركية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.sis.gov.eg.p.1
٥٧-جمال زهران،المصدر السابق،ص٤٢٤.
٥٨-محمد العجمي،مستقبل واعد للعلاقات الاقتصادية المصرية – التركية،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠١١ الموقع:.http://www.zawya.com.p.1
٥٩-منال صالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩ – ١٩٩٧ ،بيروت،الدار العربية ناشرون،٢٠١٢ ،ص٢٧١.
٦٠-جمال زهران،المصدر نفسه،ص٤١٣.
٦١-المصدر نفسه،ص٤١٢.
٦٢-بشير عبد الفتاح ،الربيع العربي ومستقبل العلاقات المصرية-التركية،١٢ تشرين الاول ٢٠١١،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://www.international
٦٣-أيمن الحسيني،العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا تدخل مرحلة جديدة،٢٠١٢/١٢/١٨،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.masress.com.p.1

٦٤-محمد العجمي،المصدر السابق،ص٢.
٦٥-رشيد محمد رشيد،العلاقات التجارية بين مصر وتركيا:تدخل مرحلة جديدة بعد الغاء تأشيرات الدخول،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.arabic-military.com.p.1
٦٦-العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا تدخل مرحلة جديدة،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ الموقع:.http://www.arabic.people.com.p.1
٦٧-رغبة تركية في تطوير العلاقات مع مصر على ارضية جديدة،نقلا عن شبكة الانترنت،بتاريخ٢آذار٢٠١٠ الموقع:.http://www.arabic.china.org.ch.p.1
٦٨-اردوغان يدشن مركزا ثقافيا كبيرا لتركيا بالقاهرة،صحيفة الشرق الاوسط،بيروت،العدد ١١٩٨١، ١٧ أيلول ٢٠١١
(*)ومن الجدير بالذكر فقد فتحت مصر مركزاً ثقافياً لها في اسطنبول عام ٢٠٠٧ وهو يقوم بأنشطة وفعاليات ثقافية مختلفة.
٦٩-علاء أبو العينين،تركيا تفتح ذراعيها لمصر..وما السر في ذلك،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣،الموقع:.http://www.mainislammessage.com.p.1
٧٠-سلمان داوود سلوم العزاوي،حزب العدالة والتنمية:دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠١٢،ص١٨٤.
٧١-المصدر نفسه،ص١٨٥.
٧٢-اوغلو يعلن التحالف مع مصر لبناء محور ديمقراطية،نقلا عن شبكة الانترنت ٢٠١١/٩/١٩،الموقع:.http://www.egynews.net.p.1
٧٣-مصطفى اللباد،نحو تحالف استراتيجي جديد(٢)،السفير،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٢ الموقع:.http://www.As-safir.newspaper.p.1
٧٤-المصدر نفسه،ص١-٢.
٧٥-المصدر نفسه،ص٢.
٧٦-عبد العزيز المصري،تركيا تغازل القاهرة بشراكة إستراتيجية ومطالب باستغلال الفرصة،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢،الموقع:.http://www.albovsanews.com.p.1
٧٧-صالح عبد الفتاح،اردوغان في القاهرة لشراكة إستراتيجية تركية – مصرية،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣ الموقع:.http://www.madina.aL-madina.com.p.1
٧٨-زيارة رئيس الوزراء التركي اردوغان لمصر مكاسب سياسية واقتصادية،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:.http://www.eyybase.com.p.1
٧٩-إبراهيم البيومي غانم،الأفق الإفريقي للتعاون المصري-التركي،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٩،الموقع:.http://www.ahram.org.eg.p.1
٨٠-احمد جمال،العلاقات المصرية التركية..أصدقاء الثورة،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١٠ تموز ٢٠١١ الموقع:.http://www.hadielislam.com.p1
٨١-احمد جمال،المصدر نفسه،ص٢.
٨٢-برهان كور اوغلو،مصدر سابق،ص٢.
٨٣-المصدر نفسه،ص٢.
٨٤-المصدر نفسه،ص٢-٣ .